علاقة قانون الاعلام مع القانون الاداري

لقد تطور مفهوم الدولة الادارية بالنظم السياسية الحديثة بعد تطور مفهوم الحريات في عصرنا الحاضر من عدم قيام الدولة بإعاقة نشاط الفرد في ممارسته لتلك الحريات الى قيام الدولة بالتدخل لنفيذها لان تلك الحريات بدون تدخل الدولة تبقى حريات قانونية او شكلية مجردة لامعنى لها لان تلك الحريات هي حقوق تضع في متناول الإفراد امكانية مطالبة الدولة بأمور معينة كالعمل والتثقيف والعون وغيرها خاصة بعد تحول مفهوم الحرية الفردية الى نوع من الحريات الاجتماعية نتيجة التكامل بين النوعين لتوسيع مجال الحقوق والحريات التقليدية ولما كان قانون الاعلام سيما بعدد التطور الهائل في وسائط الاتصال يؤدي خدمة اجتماعية في مجالات الدولة ومن هنا نشأت العلاقة بين قانون الاعلام والقانون الاداري لان القانون كما ان قانون الاعلام يكون اكثر ارتباطا بالقانون الاداري في الدول المركزية اذ يكون الاعلامي موظف في الدولة تطبق بحقه كافة القوانين الادارية كقانون الخدمة المدنية وقانون التقاعد وقانون انضباط موظفي الدولة ..

اما في الدولة ذات الاعلام الحر غير المركزي يقلل الارتباط بين قانون الاعلام والقانون الاداري ، اذ غالبا ما يكون الاعلاميون في هذه الدولة يعملون في المؤسسة الاعلامية وفق عقود عمل لاتخضع للقوانين الادارية .